

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 11- NOVEMBRE 2016



2016/11/02

بالرعاية شرق العاصمة، يتهمه من خلالها بتزوير محضر جمعية عامة، الذي على أساسه تمكن من سحب أكثر من 300 مليون سنتيم على دفعات، حيث أخذ 196 مليون سنتيم من حساب بنك الجزائر الخارجي بوكالة بئر مراد رايس، كما سبق وأن أخذ من دون علمه مبلغ 76 مليون سنتيم، إلا أنه لم يكشف الأمر لأنه كان بعيدا عن شؤون التسيير، إلى حين إصابة المشتكى منه بوعكة صحية جعلته يتسلم المهام بدله، أين تفتن لوجود خروقات وثغرات مالية عند القيام بعملية تدقيق مالي في الحسابات، وعند الاستفسار من شريكه، قام بطرده وإغلاق الشركة بعد تغيير أفعالها، كونها متواجدة بأحد طوابق منزله الخاص، وهو ما عطل مصالحه وجعله يلغي اتفاقته مع مجمع «سوناطراك»، كما ترتب عن ذلك التصرف، تراكم الديون الضريبية التي ظلت تلاحقه منذ 2008، كونه عجز عن حل الشركة لتواجد كافة الملفات بمنزل المتهم، هذا الأخير وعند محاكمته، فند الجرم المنسوب إليه وأكد أنه قام بتأجير أحد طوابق منزله للضحية مدة عام واتفق معه أن يستفيد من هامش الربح، باعتبار أنه يساعده في جلب الصفقات مع سوناطراك، كون شقيقه إطار هناك، مبررا أن المال الذي أخذه هو حقه في الفوائد، وبخصوص منع الضحية من الدخول إلى مقر الشركة، فقد أكد أنه وقع خلاف بينهما حول تقسيم الأرباح، مما جعله يلغي عقد الإيجار، ليطالب إفادته بالبراءة.

3 سنوات حبسا لشيخ اختلس أموالا من شركة تسوق الزيوت الصناعية لسوناطراك

ياقوتة.ز

أدانت بمحكمة بئر مراد رايس في العاصمة، مسير شركة مختصة في تسويق الزيوت الصناعية والمتعاملة مع المجمع البترولي سوناطراك، بعقوبة 3 سنوات حبسا نافذا، على خلفية تورطه في اختلاس يفوق 3 ملايين دينار من حسابها لدى بنك الجزائر الخارجي بوكالة بئر مراد رايس واستغلاله لأغراض شخصية، مع إلزامه بدفع تعويض للضحية بقيمة 3 ملايين دج.

تفجير ملف قضية الحال، جاء بموجب شكوى قيدها الضحية ضد شريكه في الشركة المختصة بتسويق الزيوت الصناعية الكائن مقرها

تم وضعه رهن الرقابة القضائية بعد توقيظه في قسنطينة

مسؤول فرنسي بسيرك عمار يتورط في تهريب 50 ألف دولار



لوقوف أتهم بتهريب العملة / من من الأرشيف

عصام بن منية

تمكن فريق البحث والتدخل بالمصالح الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية قسنطينة، من توقيف مسؤول إداري بسيرك عمار، البالغ من العمر 41 سنة، ومن جنسية فرنسية، وتقديمه أمام الجهات القضائية، والتي أمرت بوضعه رهن الرقابة القضائية، بعد تورطه في قضية مخالفة التنظيم

والتشريع الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وحيازته مبلغ 50 ألف دولار أمريكي تم تحويلها بطريقة غير قانونية، في السوق السوداء ودون التصريح بها لدى الجهات المختصة.

توقيف المشتبه فيه من طرف عناصر فرقة الأمن والتدخل للشرطة القضائية بأمن ولاية قسنطينة، تم في إطار محاربة الجرائم الخاصة بتهريب رؤوس الأموال من وإلى خارج الحدود، حيث أنه وعلى إثر المعلومات التي وصلت مصالح الشرطة، بشأن إقدام مسؤول سيرك عمار على تحويل مبالغ مالية معتبرة من الدينار الجزائري إلى الدولار الأمريكي، والتي تمثل عائدات الخدمات التي يقدمها في إطار النشاط الترفيهي لسيرك عمار، الذي كان متواجدا بمحيط ملعب الشهيد حملاوي بمدينة قسنطينة، خلال الشهر الماضي، وبالإستغلال الجيد لتلك المعلومات، تم تكثيف الأبحاث والتحريات التي أسفرت عن تحديد مكان إخفاء هذا المبلغ المالي

بالعملة الصعبة غير المصرح به، ليتم مباغته المعني وفق خطة أمنية محكمة، وتوقيفه داخل حاوية خصصها كمكتب له، وعند تفتيشها عثر بداخلها على مبلغ مالي معتبر من العملة الصعبة يقدر بـ 50 ألف دولار أمريكي أي ما يعادل نحو 900 مليون سنتيم بالعملة الوطنية.

واتضح أن المعني كان يقوم بجمع الأموال من محاصيل دخول المواطنين إلى السيرك والتي ارتفعت إلى 1300 دج للفرد الواحد في مكان عادي وتحويلها إلى عملة صعبة بطريقة غير قانونية، بالإضافة ذلك تم ضبط جواز سفر بنفس الاسم، كانا مخبأين بإحكام بأحد رهوف المكتب المستغل من طرفه، وبمواجهته بالمبلغ المحجوز لم يستطع تبرير حيازته له أو مصدره، وطريقة الحصول عليه، ليتم تحويله إلى مقر الشرطة وفتح تحقيق في القضية. يذكر أن السيرك متواجد حاليا في مدينة سطيف بعد أن غادر قسنطينة منتصف شهر أكتوبر.

تويع بتهمة مخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

توقيف تاجر حاول تهريب 10 آلاف أورو بحقيبة إلى تركيا عبر مطار هواري بومدين

إجراءات الصلح قبل تحويل الملف على العدالة، ونوه إلى أن موكله متعود على السفر ويعرف جيدا الإجراءات المعمول بها في مجال التصاريحات الجمركية، كما أنه لم تكن له أي نية في تهريب المبلغ المالي خارج التراب الوطني، بحكم أن أي محاولة لذلك قد تؤدي إلى حجز المبلغ المالي والتمس إفادته بالبراءة من روابط التهمة المنسوبة إليه، وعليه، التمس ممثل الحق العام توقيف عقوبة شهرين حسب نافذا صده مع 20 ألف دج غرامة مالية.

جميلة. ق.

إجراء الاستدعاء المباشر، وأنكر خلال استجوابه نيته في تهريب المبلغ المالي، موضحا أن المبلغ المالي كان يحمله بحفظته وأنه وقف في أول نقطة مراقبة عبر جهاز «السكانير» في مطار هواري بومدين الدولي، مشيرا إلى أنه بصدد التصريح به، غير أن الشرطة حولته ومن ون أدنى محاولة لتوضيح الأمر على التحقيق ومتابعته بتهمة مخالفة التشريع. دفاعه وخلال مرافعته، استهلها بدفوعات شكلية تقضي ببطلان إجراءات المتابعة على أساس أن إدارة الجمارك لم تمكن موكله من

أوقفت مصالح شرطة الحدود، وبالتسيق مع أعوان الجمارك على مستوى المطار الدولي هواري بومدين، تاجرا في العقد الثالث من العمر، ويعوزته مبلغ مالي يقدر بـ 10 آلاف أوروبصدد تحويلها معه إلى تركيا من دون التصريح بها لدى مكتب التصاريحات الجمركية، ليحول على التحقيق الأمني ومنه القضائي ويتابع بتهمة مخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. المتهم الشاب، مثل، صبيحة أمس، أمام هيئة محكمة الحراش بموجب

بعد تضخيم فاتورتي استيراد عتاد إعلام آلي وأجهزة إضاءة خاصة بالسيارات من الصين

التماسات تراوحت بين 5 و7 سنوات حبسا نافذا لخمسة تجار متهمون بتهريب العملة الصعبة

التمس وكيل الجمهورية لدى محكمة القطب الجزائري المتخصص بسبيدي امحمد، عقوبات متفاوتة تراوحت بين 5 و7 سنوات حبسا نافذا، في حق 5 متهمين، بينهم سيدة، تم توقيفهم واتهامهم بتهريب العملة الصعبة من وإلى الخارج عن طريق تضخيم الفواتير، وهذا على خلفية عملية استيراد عتاد خاص بالإعلام الآلي وأجهزة إضاءة خاصة بالسيارات من نوع «إكزينو» من الصين الشعبية، حيث تمت هذه العملية من خلال كراء سجل تجاري مستخرج باسم المتهم إلى مجموعة من التجار بوساطة من شقيقها مقابل عمولة معينة.

الأموال من وإلى الخارج والتزوير واستعمال المزور في محركات مصرفية، إلا أن ما جاء في تصريحات شقيق صاحبة السجل التجاري خلال التحقيق، أكد أنه فعلا تم كراء السجل التجاري الخاص بشقيقته لعدة تجار، نافيا علمه بالعملية التي قام بها المستأجرون في استيراد العتاد السالف ذكره، فيما أنكر باقي المتهمين التهمة المنسوبة إليهم، على الرغم من حجز مصالح الأمن لسجلات تجارية مستأجرة بطريقة غير قانونية، هذا ما جعل وكيل الجمهورية يلتمس في حق السيدة عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا رفقة تاجرين آخرين، مع تسليط عقوبة 7 سنوات حبسا نافذا بالنسبة لشقيقها وتاجر آخر، فيما ينتظر بت الحكم في القضية إلى غاية الأسبوع المقبل.



والصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وجنحة التزوير واستعمال المزور في محركات مصرفية، بعد إقصاء عدة تهم تناولها قاضي التحقيق من تهمة تكوين جماعة أشرار وتهريب

فاتورة بقيمة 3200 دولار أمريكي وهي فاتورة مزورة ومضخمة، الأمر الذي كشفته إدارة الجمارك والبنك، ليتم إحالة الملف على العدالة، هذه الأخيرة وجهت ضدهم تهمة مخالفة التشريع

سهلة ز

وحسب مجريسات محاكمة المتهمين في ظل حضور شاهدين موقوفين سبق وأن تم إدانتهم على نفس التهمة، فإن تحريك الشكوى من طرف إدارة الجمارك ضد المتهمين، جاء بعد اكتشاف هذه الأخيرة عام 2014 التلاعب والتزوير الذي وقع في فاتورة الاستيراد التي قام بها المتهمون لعتاد خاص بالإعلام الآلي وأجهزة إضاءة متعلقة بالسيارات من الصين الشعبية، والتي كانت على أساس 300 ألف دولار أمريكي، إلا أنه في عملية توطينها بينك «تروست» بالشرافة لإعادة تحويل الأموال إلى الخارج، تم تقديم فاتورة مخالفة لا تحتوي على مبلغ التحويل الحقيقي المذكور سالفا، وإنما قدموا

المدير العام للبحرية التجارية والموانئ لـ الشارقة :

شركات شحن بحري متورطة في تهريب 66 ألف مليار سنويا

تهريب 5 آلاف مليار في 7 سنوات والأجهزة المختصة فتحت تحقيقات واسعة

توأرة باشوش

أكد المدير العام للبحرية التجارية والموانئ بوزارة النقل، محمد بن بوسحاقي، أن بعض شركات الشحن البحري الأجنبية متورطة في تهريب العملة الصعبة، حيث كيدت الخزينة العمومية خسائر تفوق 4 ملايين دولار سنويا، فيما تفوق قيمة الأموال المهربة من طرف هذه الشركات من خلال استغلالها للميناء الجاف أزيد من ملياري دولار سنويا، بمجموع يفوق 66 ألف مليار سنتيم.

وقال بن بوسحاقي أمس لـ التشويق، إن تحقيقات واسعة تجريها الأجهزة المختصة لمتابعة المخالفين في تحويلات غير شرعية للعملة الصعبة أمام الجهات القضائية، موضحا أن استغلال الموانئ الجافة عبر الولايات ساهم بشكل كبير في بروز ظاهرة التهريب المتعمد للعملة الصعبة على مدار

السنوات الماضية، من طرف المتعاملين عن طريق التلاعب بأسعار الخدمات التي تقدر بـ 4 مرات مثيلاتها التي تطبقها الموانئ العمومية. ويبلغ الأرقام، كشف المدير العام للبحرية التجارية والموانئ بوزارة النقل أن خسائر مالية جسيمة بلغت أكثر من 4 ملايين دولار سنويا، أي 66 ألف مليار سنتيم سنويا تسببت فيها شركات الشحن البحري الأجنبية منذ 2009، وهو ما يعني أن هذه الشركات تسببت في خسارة لخزينة الدولة فاقت 5 آلاف مليار سنتيم في ظرف لم يتجاوز 7 سنوات.

وأضاف بن بوسحاقي أن شركات الشحن البحري الأجنبية كانت تستغل الموانئ الجافة أبشع الاستغلال، من خلال فرض منطقتها في غياب تشريعات صارمة تحمي الاقتصاد الوطني، حيث لجأت إلى إجبار المستوردين المحليين على الدفع بالعملة

الصعبة في حساباتها خارج البلاد قبل شحن السلع، بعد قرار بنك الجزائر ممارسة قيود قانونية على عمليات تحويل الأرباح إلى الخارج، ما يعني أن هذه الشركات نجحت في تهريب الملايير من الدينار إلى حساباتها البنكية في كل من سويسرا، فرنسا، إسبانيا وتركيا وحتى دول الخليج. وأضاف المسؤول ذاته، أنه تقرر وقف منح التراخيص بإنشاء الموانئ الجافة التي كانت تستفيد منها شركات الشحن البحري الأجنبية بطريقة غير قانونية ويتواطؤ مع بعض الخواص، معلنا أن المرحلة الأولى من إلغاء القروض العارمة في القطاع تتمثل في توحيد الأسعار بين الموانئ الحكومية وفضاءات التخزين الخاصة التي تسمى موانئ جافة، ووقف منح التراخيص لإنشاء هذه المناطق، وأيضا منع تهريب الحاويات مباشرة من الباطنة إلى هذه المناطق.

ضبط 3 أفراد مطلوبين في قضية استيراد المخدرات والمتاجرة فيها وتبييض الأموال بالوادي

معروفين بتورطهم في عمليات إجرام، وبعد اقتيادهم إلى مقر الأمن الحضري الثاني ومباشرة إجراءات التحقيق، تبين أنهم محل بحث من قبل جهات قضائية بولاية وهران بسبب تورطهم في قضية استيراد المخدرات والمتاجرة غير الشرعية فيها في إطار جماعة منظمة وتبييض الأموال، وبعد استكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة تم إعداد ملفات قضائية للمتورطين وتحويلهم إلى الجهات القضائية المختصة.

إسماعيل - س

تمكنت مصالح أمن ولاية الوادي ممثلة في مصالح الأمن الحضري الثاني، خلال اليومين الأخيرين، من توقيف ثلاثة شباب في الثلاثينات من العمر، مطلوبون قضائيا في وهران بسبب تورطهم في الانتماء إلى جماعة إجرامية منظمة، وتمت العملية خلال قيام عناصر الأمن الحضري الثاني بمداهمات لأوكار الجريمة في إقليم الاختصاص، لتتوج بعد عمليات مراقبة وتفتيش لكل المركبات والأشخاص محل شبهة من توقيف 3 شباب متواجدين بأحد الأحياء وسط مدينة الوادي،

الضحية يوهم ضحاياه بنيته في الاستثمار بالجزائر الإطاحة بشبكة دولية حاولت إغراق السوق الوطنية بأوراق نقدية مزورة في بومرداس

تمكنت عناصر الشرطة الاقتصادية والمالية المختصة في معالجة القضايا المتعلقة بالنصب والاحتيال والتزوير في الوثائق الإدارية والأمور المصرفية التابعة لآمن ولاية بومرداس، من الإطاحة بعنصر من جنسية مالية ضمن شبكة دولية تقوم بتزوير النقود المحلية والعملة الصعبة، كادت تفرق السوق المحلية بالملايير من الأوراق النقدية المزورة.

غسل أوراق نقدية من فئة 1000 دج و2000 دج، وطلب منه منحه 40 ورقة من فئة 2000 دج، الأمر الذي جعل الضحية يتيقن في كون هذا الشخص يخطط لاختلاس الأموال الحقيقية التي بحوزته وجلب أوراق نقدية أخرى مزورة، بعدها تقدم إلى مصالح الشرطة التي بدأت في إجراءات التحقيق على الفور، ومن أجل إيقاف عناصر الشبكة الإجرامية، قامت عناصر الشرطة المختصة بإعداد خطة على مستوى مدينة الرويبة، إثر اتفاق المشتبه فيه والضحية من أجل موعد تسلم المبلغ المالي المتفق عليه المقدر بـ1.2 مليار سنتيم، فتم إلقاء القبض عليه وتحويله إلى المصلحة لإتمام إجراءات التحقيق، حيث تم التأكد من ممارسة هذا النشاط الإجرامي المحظور الذي كان يمارسه مع شركائه، وبعد إتمام كافة الإجراءات القانونية، تم تقديمه أمام النيابة.



غريبة داخل هذه الحقيبة تضمنت أوراقا خضراء وأنبويا زجاجيا، بالإضافة إلى سائل مجهول وكيس يحتوي على مادة رمادية، إلى جانب قارورة من الزئبق بسعة 1 لتر مكسرة، حيث عرض عليه تسليمه مبالغ مالية من أجل إجراء عملية

السكنية بالشراكة معه، أين تم تحديد موعد لقاء ضم الإثنين، كما أضاف الضحية من خلال تصريحاته لمصالح الشرطة الاقتصادية أنه التقى بشقيق الرعية المالي ويعوزته مبلغ مالي داخل حقيبة قدر بمليون أورو، حيث تفتن إلى وجود أشياء

زهية ت.

وحسب مصدر موثوق، فإن الرعية المالي كان يمارس نشاطا مشبوها للنصب على الضحايا، من خلال تزوير النقود الصعبة وكذا المحلية، وقد تم إلقاء القبض على العقل المدبر وزعيم العصابة الإجرامية في هذه الشبكة، الذي كان يوهم ضحاياه بكونه يبحث عن الاستثمار في الجزائر، وأنه يريد تأسيس تعاونية عقارية بالشراكة مع أحدهم، وكان من بين ضحاياه أحد المواطنين القاطنين بمدينة خميس الخشنة في ولاية بومرداس، بعد أن تقدم هذا الأخير بعرض إشهار بيع مسكن والدته عبر إحدى المواقع الإلكترونية، ليتلقى بعدها رسالة إلكترونية في حسابه من هذا الرعية المالي، مدعيا أنه مغترب بفرنسا وبيحث عن الاستثمار في الجزائر، واقترح عليه إنجاز وبيع الشقق

كانا بصدد تزوير قرابة 400 مليون سنتيم

القبض على مالين يقومان بتزوير أوراق نقدية بالعملة الوطنية في المدينة



أفادت مصادر «النهار» أن مصالح الشرطة التابعة لبلدية عين بوسيف 75 كلم جنوبي المدينة، تمكنت، أمس الأول، من إلقاء القبض على رعبتين من جنسية مالية بعد ثبوت تورطهما في قضية النصب والاحتيال على المواطنين وتزوير أوراق نقدية للعملة الوطنية.

حسام أيمن

1000 مقلدة، وبعد دخول الشخص المعني إلى المحل التجاري، قامت مصالح الشرطة بالزني المدني بترقب المتهمين، ليتم القبض عليهم في حالة تلبس. وحسب ذات المصادر، فقد تم حجز مواد معدة للتزوير، إضافة إلى المبالغ المالية المقلدة، ليتم تقديمهما إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة عين بوسيف وتم إيداعهما رهن المؤسسة العقابية بتهمة تكوين جماعة أشرار وتزوير العملة الوطنية والنصب والاحتيال.

وحسب ذات المصادر، فإن العملية جاءت إثر معلومات استغللتها ذات المصالح حول تواجد رعبتين من جنسية مالية في محلات الرئيس المهجورة والمتواجدة بمدينة عين بوسيف، حيث كانا في انتظار شخص قصد تزوير كمية معتبرة من الأوراق النقدية من فئة 2000 و1000 دينار جزائري وصلت إلى 1900 ورقة، أي ما يعادل قرابة 400 مليون سنتيم، إضافة إلى مبلغ 7000 دج من فئة

اختفاء غامض لـ65 مليارا من حسابات الهلال الأحمر الجزائري

زايد أفتيس

مجلس المحاسبة ينتقد غياب الرقابة على العمليات التضامنية بمديريات النشاط الاجتماعي

الجزائري للتقارير المالية المؤشرة من قبل محافظ الحسابات، وكذا حاصل إنجاز العمليات المالية الممولة من الحساب الخاص بمبلغ 650 مليون 617 ألف 449 دينار بعنوان الاتفاقية الممضاة بينه وبين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. كما سجل المجلس غياب كفاءات الرقابة والمتابعة لعمليات التضامن على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن، والتي ترتب عنه عدم استهلاك أو استهلاك جزئي لبعض الإعانات، لاسيما الإعانات المرتبطة بحيازة الأدوية لفائدة الأمراض المزمنة للفئات الفقيرة وغير المؤمنة اجتماعيا والمشاركة في المشاريع الرامية لمحاربة الفقر وبصفة خاصة لفائدة الفئات المحرومة. وسجل المجلس عدم مطابقة العمليات التي تمولها حسابات التخصيص الخاص مع مدونة النفقات المسجلة، حيث تظهر نشاطات أو مخططات عمل لسنة 2014، تشمل عمليات ممولة من هذه الصناديق غير مؤهلة للمطابقة مع المدونة الموقوفة ومخالفة لأحكام قوانين المالية.

كشف تقرير مجلس المحاسبة، أن الهلال الأحمر الجزائري رفض إيداع تقارير المالية المؤشرة من قبل محافظ الحسابات وحوصل إنجاز العمليات المالية الممولة من الحساب الخاص الذي بلغ أكثر من 65 مليار سنتيم، بعنوان الاتفاقية الموقعة بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وأوضح التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، بأن معاينة الصندوق الوطني للتضامن الوطني، أكد عدم إيداع الهلال الأحمر

النهار تكشف التفاصيل الكاملة لمحاولة تهريب أكثر من 2.5 مليون أورو إلى تونس

جواد ع.

الجسور المعلقة على متن سيارته إلى تونس عبر المركز الحدودي «أم الطبول» بالطارف، من أجل تهريب أكثر من 2.5

مليون أورو. وبناء على المعلومات المستقاة، نصب عناصر الجمارك الجزائرية كمينا بالطريق المزدوج المؤدية إلى الولايات الشمالية بمخرج منطقة جبل الوحش، وبعد وصول السيارة التي كان على متنها المبلغ المالي بالعملة الصعبة تم توقيفها، أين تمكن سائقها من الفرار إلى وجهة مجهولة، فيما تم تفتيش السيارة التي عثر بها على المبلغ المالي الذي تم حجزه رفقة السيارة، وبعد 12 يوما، سلم المشتبه فيه نفسه إلى مصالح الدرك الوطني.

أكدت مصادر قضائية موثوقة بأن قاضي التحقيق الغرفة الثانية بمحكمة القطب الجزائري المتخصص بقسنطينة سيشرع، اليوم الأربعاء، في إجراءات التحقيق القضائي في قضية محاولة تهريب أكثر من 2.5 مليون أورو باتجاه تونس عبر الحدود الشرقية للبلاد، من طرف المشتبه فيه «م.ن» في الأربعينيات من العمر الموقوف بالمؤسسة العقابية الكدية. وحسب ذات المصادر، فإن قاضي التحقيق سيستمع، خلال مجريات التحقيق القضائي الذي أمرت به النيابة العامة، إلى 5 ضباط وصف ضباط للجمارك بالمديرية الولائية بصفتهم شهداء، في هذه القضية التي تعود حيثياتها إلى مطلع الشهر الجاري، أين تلقت مصالح الجمارك الجزائرية معلومات مفادها توجه شخص يقطن بوسط مدينة